ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

The Financial Policy of the Revolutionaries in Belgium (1830-1831)

Asmaa Hafez Ahmed Al Ahbabi

Mr. Dr. Laith Muhammad Ibrahim Al-Janabi

Tikrit University College of Education for Human Sciences

* *Corresponding author: E-mail* : thknight318@gmail.com

***Keywords*:**
Belgian Revolution,
Fiscal Policy,
Taxes,
Revolutionaries,
Classes of Society,
Belgium

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 4 Jan. 2022
Accepted 17 Aug 2022
Available online 26 May 2023
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

Upon examining the financial initiatives pursued by different social groups in support of the new revolution, a disheartening realization emerges. The group that took direct responsibility for participating in the revolution, and from which the new leaders largely emerged, had minimal ties to affluent social circles, the high bourgeoisie, noble feudal lords, or political institutions that primarily rely on intellectual qualifications rather than economic status. The promotion of industry and trade was a key concern for industrialists and traders, leading to the implementation of government tax policies that favored these groups. These policies included a reduction of customs duties and invention fees by over 25%, resulting in a tax loss of up to one-fifth of the total. However, financial mismanagement led to a budget deficit and long-term public debt in Belgium, which had multiple effects. Additionally, the government's weak position in Calais contributed to a high rate of liquidity and payment, resulting in the imposition of large taxes on the population. As a consequence, only those who could afford to pay all taxes were eligible to participate in Belgian elections.

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.30.5.2.2023.08

السياسة المالية للثوار في بلجيكا (1830 – 1831)

أسماء حافظ أحمد الاحبابي/ جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الانسانية

أ.د. ليث محمد ابراهيم الجنابي/ جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الانسانية

الخلاصة:

حينما ندرس المساعي المالية التي أرادت مختلف الفئات الاجتماعية القيام بها لدعم الثورة الجديدة عام 1830، نتوصل إلى نتيجة مخيبة للآمال، إذ إن المجموعة التي تولت بشكل مباشر مسؤولية المشاركة في تلك الثورة، وقد ولد منها الزعماء الجدُد تقريباً، لم تكن لها صلة كبيرة بالأوساط الاجتماعية الثرية ولا ينتمون إلى البرجوازية العالية، ولا إلى الاقطاعيين النبلاء ولا حتى الى المؤسسات السياسية التي تستند

أساساً إلى مؤهلاتهم الفكرية ولا تعتمد بأي حال من الأحوال على موقف اقتصادي قوي، ولكن باستثناءات قليلة، حاولت الثورة استقطاب الطبقات الوسطى لدعم قضيتهم بوسائل فعالة أخرى، ومن المؤكد أن صغار الصناعيين والتجار كانوا مهتمين بتدابير تحفيز الصناعة والتجارة بوجه عام، وقد تضمن برنامج الضرائب الحكومي مجموعة من اللوائح لصالح هذه الفئات، ومن الأمثلة على ذلك خفض بعض الرسوم الكمركية ورسوم الاختراع بأكثر من (25%) وكانت الخسارة المتكبدة لصالح هذه المجموعات حتى 1/5 من مجموع الخسائر الضريبية، لقد أدى العجز في الميزانية نتيجة سوء الإدارة المالية إلى دين عام طويل الأجل، وبذلك واجهت بلجيكا ظاهرة ذات آثار متعددة وأن ضعف موقف الحكومة في كاليه أدى أيضاً إلى ارتفاع معدل السيولة والسداد، و على اثر ذلك تم فرض ضرائب كبيرة على السكان، وأن الاشخاص الذين يستطيعون دفع جميع الضرائب المفروضة عليهم هم فقط من يحق لهم المشاركة في الانتخابات البلجيكية.

الكلمات المفتاحية: (الثورة البلجيكية، السياسة المالية، الضرائب، الثوار، طبقات المجتمع، بلجيكا).

المقدمة:-

على الرغم من وجود مصادر كثيرة عن الثورة البلجيكية، لكن لا زالت هناك شكوك بشأن الجوانب الأساسية عن هذا التغيير الذي جرى في السلطة البلجيكية، وأن التغييرات الحاصلة في الجانبين الاجتماعي والاقتصادي بقيّا غير معروفين، لذا فإن أحد الطرق التي يمكن من خلالها معالجة هذه المشكلة هو إجراء تحليل للسياسة المالية يشمل إلى حدٍ ما يتناول أولئك الذين هيمنوا على السلطة، وأن عملية صياغة هذه القرارات الخاصة بالموارد العامة والنفقات في مدة الثورة قد بينت بشكل جلي الصراعات الجارية بين مختلف الطبقات الاجتماعية، حينما ندرس المساعي المالية التي أرادت مختلف الفئات الاجتماعية القيام بها لدعم الثورة الجديدة، نتوصل إلى نتيجة مخيبة للآمال، إذ إنَّ المجموعة التي تولت بشكل مباشر مسؤولية المشاركة في هذه الثورة، وقد ولد منها الزعماء الجدُد تقريباً، لم تكن لها صلة كبيرة بالأوساط الاجتماعية الثرية ولا ينتمون إلى البرجوازية العالية، ولا إلى الاقطاعيين النبلاء ولا حتى الى المؤسسات السياسية التي تستند أساساً إلى مؤهلاتهم الفكرية ولا تعتمد بأي حال من الأحوال على موقف اقتصادي قوي، ولكن باستثناءات قليلة ، وأن الهدف العام لهذا الموجز هو تحديد مسارات التوترات المالية الناشئة في زمن الثورة، فضلاً عن الاستراتيجيات التي أتبعها القادة الثوار الجدد لحل هذه المشاكل التي وصلت ذروتها في نهاية 1831.

أولاً: مسببات المشاكل المالية الناشئة خلال الثورة:-

حينما ندرس المساعي المالية التي أرادت مختلف الفئات الاجتماعية القيام بها لدعم الثورة الجديدة، نتوصل إلى نتيجة مخيبة للآمال، إذ إن المجموعة التي تولت بشكل مباشر مسؤولية المشاركة في هذه الثورة، وقد ولد منها الزعماء الجدُد تقريباً، لم تكن لها صلة كبيرة بالأوساط الاجتماعية الثرية ولا ينتمون إلى البرجوازية العالية، ولا إلى الاقطاعيين النبلاء ولا حتى الى المؤسسات السياسية التي تستند أساساً

إلى مؤهلاتهم الفكرية ولا تعتمد بأي حال من الأحوال على موقف اقتصادي قوي، ولكن باستثناءات قليلة[1]، فأن أفراد هذه المجموعة ليسوا أثرياء بما يكفي ليتمكنوا من التدخل مالياً بأي شكل من الأشكال، بل أنهم جندوا رفاقهم المنتمين إلى ذات الطبقة المثقفة[2]، وعلى هذا فأن الدعم المتأتي من أنصارهم في نشاطهم السياسي، ولاسيما بعد تغيير السلطة لا بد أن ينال من خلال توفير الفرص الوظيفية لهم في الإدارة والهيئات السياسية والقضائية، وأن هذه المجموعة واجهت بسبب وضعها الاجتماعي غير المستقر صعوبات كبيرة في توطيد سلطتها السياسية وتوسيع نطاقها، ومن الواضح أنها لم تتمكن من تحقيق هذا الهدف الرئيسي إلا بواسطة الوسائل المالية التي لا غنى عنها، ولاسيما أن معونة البلجيكيين الأثرياء تكاد تكون شبه معدومة[3].

قبل عام 1830، ظهرت بعض التوترات في أوساط النبلاء المحافظين ورجال الدين الكاثوليك في الجنوب، وذلك لأن البعض لا يمكنه أن يتفق مع سياسة الملك وليم الأول "William I"[4] العلمانية أو عدم منح الأولوية للمصالح الزراعية، ولكن من ناحية أخرى أن النظام السياسي القائم منح هذه المجموعة عدداً لا بأس به من الامتيازات لكي لا يميل أعضائها إلى المشاركة في النشاطات الثورية[5]، وقد جرى العكس من ذلك، إذ ساور أغلبية هذه الفئة دفعة كبيرة من الشك ولم تكن لديها الرغبة في توظيف جزء من رأسمالها في الثورة، وهذا هو الحال أيضاً، ولكن إلى حد كبير بالنسبة للأوساط الثرية العاملة في الصناعة والأعمال التجارية الكبيرة[6].

والواقع أن احتمالات فقدان المنافذ التجارية المهمة، وإلغاء المساعدات التي تقدمها الدولة إلى هذه الصناعات ووفق الأوامر الحكومية السابقة جعلتهم معارضين بشدة لتغيير النظام، وفضلاً عن ذلك تسببت الأحداث الثورية والعسكرية في شل النشاط التجاري والصناعي وانخفاض الائتمان، وقد جرى هذا في غضون عام في خضم فترة الركود الاقتصادي الكبير[7].

عززت جميع هذه العوامل النفور من أصحاب السلطة وزعمائها الجدد، وأن هؤلاء الرجال الأثرياء رفضوا أيضاً دعم الثورة بالمال وبقيت خزائن الرأسماليين البلجيكيين مغلقة، إذ إن المبالغ الضئيلة على كل فرد من السكان في المتوسط (0.08) فلورين[8]، فضلاً عن الدفعات المنخفضة للغاية التي جرى تحصيلها في المراكز الكبرى والمناطق الصناعية، فضلاً عن بيانات تحديد الهدية فيما يخص الجهات المانحة جميعها تكشف أن النبلاء المالكين للعقارات وكبار الصناعيين والتجار والممولين كانوا غائبين إلى حد كبير في هذا الشأن، وقد عزز تحليل القرض الطوعي الوطني الذي أصدرته الحكومة المؤقتة في تشرين الأول 1830 هذه النتيجة إلى حد كبير، وأن عدد المشاركين في التأمين كان متدنياً جداً، ولم يكن هناك سوى (16%) من رأس المال المكتتب عليه، وأن مشاركة الطبقة الاجتماعية الغنية لم يتجاوز الـ (5%)، ومن ناحية أخرى كان موقف القوة الاقتصادية والاجتماعية لهؤلاء الأثرياء مهيمناً على مقدرات الدولة الناشئة التي لم تكن قادرة على الوقوف على أقدامها إلا بمساعدة السياسة[9].

وبالتالي، فإن هذا يعني بشكل واقعي أن الثوريين مدركون تماماً أن موقفهم المتمثل بالاستيلاء على السلطة لا يمكن الحفاظ عليه إلا باتخاذ سياسة توافقية مع هؤلاء المتنفذين، وعلى هذا كان عليهم أن يقرروا سياستهم المالية وفقاً لمصالح هذه المجاميع المتنفذة، ونظراً لهيمنتهم على الشأن المالي، كان لا بد من ايلاء اهتمام خاص لممولي بروكسل العاملين في شركة التمويل البلجيكية العامة[10].

كان من المستحيل على الثوريين أن يتصرفوا من غير دعم قادم من الناحية المالية، وصحيح أن هؤلاء المصرفيين والتجار في بروكسل كانوا يميلون الى الانسحاب من الرقابة التي مارستها الحكومة عليهم [11]، إلا أنهم بصفتهم مستثمرين رأسماليين ركزوا في المقام الأول على المصالح المالية لمصرفهم، وأن هذه المؤسسة وبمقتضى وظيفتها الائتمانية، كان عليها بالفعل ان تأخذ بنظر الاعتبار مشاكل السيولة المالية في الظروف العادية[12]، إذ إن تداعيات الأزمة المالية في أوروبا عام 1830 جعلت الوضع النقدي أكثر الحاحاً، لان العديد من المواطنين أرادوا استرداد ديونهم على الفور، وبالتالي أن عدم توفير هذه الأموال يعقّد حسابات الثوريين الذين اضطروا الى بذل جهود جبارة للحصول على دعم هذا المصرف "الشركة العامة" في تلك الظروف الصعبة[13].

كانت العلاقات مع الطبقات المتوسطة في المجتمع البلجيكي في مقدمة المشاكل التي تعرض لها الثوار، إلا أن الدعم الحكومي للصناعة الالية المتنافسة والأثر السلبي لبعض الاجراءات الضريبية على عدد من الصناعات الحرفية والأخذ بنظام الضرائب الشخصية، ومنح الإجازات الصناعية جميعها كانت نتائج الاعتماد للزعماء البلجيكيين على هذه الفئات الاجتماعية لأنهم وعدوهم بأجراء الاصلاحات الضريبية[14]، إلا أن هذه الفئات الاجتماعية لم يكونوا من الداعمين المهمين مالياً، وهذا يتضح من المبالغ الصغيرة التي جمعها للثورة هؤلاء المانحين، فضلاً عن الطابع البرجوازي الصغير للهدايا الوطنية والمشاركة المكثفة للقرى الصغيرة والغياب التام لقائمة المشتركين في القرض الوطني من هذه المجموعة[15].

وأثناء 1830، كانت الشكاوى الضريبية أيضاً على هذه الطبقات الدُنيا من السكان، ومما لا شك فيه أن الركود الاقتصادي وتلف المحاصيل ورداءتها كانت من أسباب ارتفاع معدلات البطالة والتي كانت سبباً في زيادة أسعار المواد الغذائية، مما عززت هذا الموقف المناوئ للحكومة[16]، وعلى هذا برز الجانب الاجتماعي لثورة 1830، وقد تمكن القادة الثوريون في أيلول من العام نفسه وبمهارة من توجيه هذه الثورة القوية في اتجاه وطني، وكان لهذا التكتل الوطني خطراً كامناً ضد الزعماء الثوريين الجدد، لاسيما أنهم كانوا على استعداد لتقديم التنازلات للأثرياء[17]، وكان الخوف من أن هؤلاء السكان العاطلين عن العمل قد ينجرفوا مع المعارضين الاورنجيين الذين هم أيضاً خطر داهم لا ينبغي الاستهانة به، ومن الواضح أن بقاء هذه الشريحة من السكان مع القيادة الثورية يفترض وجود موارد مالية كبيرة [18].

وأخيراً تطلبت الأحداث الثورية ذاتها والحرب بأنفاق تكاليف باهظة للغاية، للنفقات الناشئة عن تشكيل الجيش وتشكيل حرس قومي قوي، فضلاً عن الأسلحة والمعدات التي تكون بأثمان مرتفعة جداً،

وأن ايرادات الضرائب لم تكن وافية تماماً، وعلى هذا فقد خفضت العمليات العسكرية الرسوم الكمركية إلى النصف واستفادت من البرجوازية الخاضعة للضريبة لتفادي التسديدات وحتى في الإدارة كانت هناك مقاومة كبيرة للسداد المالي[19].

كان لهذه الأحداث أثر سلبي للغاية على أسواق المال ورأس المال، و أن عام 1830 كان صعباً على جميع الدول الأوروبية ولاسيما في المعاملات الائتمانية فقد تسبب في تراجع أرصدة الدولة وخسائر كبيرة لمؤسسات روتشيلد وهم أقوى المصرفيين المتعاملين مع الحكومات وبما أن الوضع الدولي لبلجيكا كان غير مستقرٍ، فأن مصداقية الدولة البلجيكية الجديدة كانت غائبة، وهذا يعني انه كان مستحيلاً أن يتمكن الثوار البلجيكيين من اقتراض المال من الخارج قبل نهاية 1831، ونتيجة لذلك ابقت بلجيكا ابوابها مغلقة داخل سوق المال وخارجه[20].

وبالنظر للمشاكل المالية الكبيرة التي واجهها الزعماء الجُدد في بلجيكا في المدة (1830 – 1831)، يمكن التوصل الى أن إدارتهم أظهرت مهارة ملحوظة، فضلاً عن الكفاءة السياسية الكبيرة، وسواء في سياسة الانفاق أو في النظام الضريبي أو في التمويل بالديون، فأن قيادة هذا البلد لم يكن لها سوى هدف واحد هو تعزيز نقل السلطة وتفادي الانهيار المالي بأي ثمن، وأن الرؤية المدركة للعلاقات الحقيقية في المجتمع والحرص على عدم تجاوز حدود معينة، مكنتها من الوصول إلى حلول توفيقية لمواجهة الوضع المالي المتأزم جداً، وقد تميزت جميع أدواتها المالية بالتسويات الذكية، فمن ناحية الوفاء قدر الإمكان بمطالب القوى الراديكالية في الأوساط الوسطى والدُنيا في المجتمع البلجيكي وتلك التي تناصرها، ومن ناحية أخرى تجنبت الصدامات المباشرة مع أصحاب الثروات الكبيرة[21].

كان لهذه الاستراتيجية أثراً سياسياً وضريبياً فاعلاً إلى حدٍ ما كبير في تفادي الصدام مع هذه الفئة الاجتماعية المهيمنة، ولم يضع الثوريون حداً لضغوط الضرائب المباشرة "الرسوم المفروضة على السلع الاستهلاكية "، التي أثرت أساساً على الطبقات المتوسطة والدُنيا، إذ إن تخفيض نسب الضرائب على الممتلكات في بعض المقاطعات كان اجراءً مؤاتياً لملاك الاراضي[22].

كما تفادت الثورة عداوة المستثمرين في الأموال العامة، فقد وافقوا على الاستمرار في دفع الفائدة، أما أولئك الذين أصيبوا بأضرار من ممتلكاتهم فقد عوملوا بحذر شديد وجرى إعفائهم لهذا الغرض من دفع الضرائب، كما جرى على الفور النظر في التعويضات عن أخطر الحالات، كما أُتيحَ لأصحاب المشاريع الصناعية الذين يواجهون صعوبات مالية كبيرة أن يعتمدوا على الدعم المالي المقدم من الحكومة عام 1830، وشاركت الدولة في القروض التي استفادت منها الصناعة مباشرةً، وجرى تسديد هذه الائتمانات من الضرائب، كما انشئت إدارة خاصة لتوزيع الاعانات عام 1830 على مختلف المراكز الصناعية كان القادة البلجيكيين حريصين على عدم خلق معارضين في صفوف هؤلاء ولم يكن كبار أصحاب الأسهم في مصرف "الشركة العامة" يقفون الى جانب هؤلاء الثوار الذين اتخذوا اجراءات فاعلة[23]، فقد اعتمدوا على التيار القائم في هذه الأوساط والمناهض لسياسة الحكومة وسعوا بجد الى بناء جسر بين البنك

البلجيكي والسلطة الجديدة، وعُينَ احد المساهمين في هذا المصرف مديراً للجنة المالية التابعة للحكومة المؤقتة وأوكل لاحد المصرفيين في بروكسل لإدارة الشركة العامة للتمويل، ونتيجة لذلك وفي بداية تشرين الأول 1830 كان المصرف على استعداد تام لمواصلة دوره كأمين صندوق للدولة[24].

إلا أنها من ناحية أخرى كان المصرف مستعداً لمنح ائتمان للدولة الجديدة، وبما أن مصالح المصرف لا تتعرض للخطر، لم يعارض بأي حال من الاحوال على تخصيص دعمه المالي للقادة البلجيكيين الجدد [25].

حاول الثوار استقطاب الطبقات الوسطى لدعم قضيتهم بوسائل فعالة أخرى، ومن المؤكد أن صغار الصناعيين والتجار كانوا مهتمين بتدابير تحفيز الصناعة والتجارة بوجه عام، وقد تضمن برنامج الضرائب الحكومي مجموعة من اللوائح لصالح هذه الفئات، ومن الأمثلة على ذلك خفض بعض الرسوم الكمركية ورسوم الاختراع بأكثر من (25%) وكانت الخسارة المتكبدة لصالح هذه المجموعات حتى 1/5 من مجموع الخسائر الضريبية[26].

وعلى الرغم من مطالبة الرأي العام بالمدخرات وضبط النفس في توفير الأموال العامة، فان الزعماء الجُدد كانوا غير مستعدين لمواجهة هذه الإدارة بأي شكل من الأشكال، ولم يطرأ تغييراً يُذكر في جدول المرتبات أو في ملاك الموظفين[27].

كما أعربت هذه الإدارة عن قلقها إزاء هذا الارتباك في سياستها المالية تجاه الطبقة العاملة، وأن انخفاض الضرائب على السلع الاستهلاكية أي القمح ورسوم الطحن، تسبب بمعارضة شديدة بين هذه الطبقات وكان من الضروري دعم السياسات الصناعية والأشغال العامة بغية الحفاظ على النظام وتوفير فرص العمل للعاطلين[28]، إذا كانت بعض هذه الأشغال العامة قليلة الاستخدام في حينها، وذهب التمويل الخاص بتدريب الجيش في ذات الاتجاه، وبخصوص العديد من المتطوعين والعاطلين الذين ذهبوا إلى بروكسل، إذ شكل الجيش باحتواء هؤلاء ملاذاً أمناً للطبقات الميسورة، وقد قدمت منح أخرى من الإعانات للحفاظ على النظام الداخلي، مثل توزيع الأموال على المناصرين المحتملين ومنح مكافآت للنشاطات الترفيهية وتعويضات للأرامل واليتامى والجرحى وزيادة ميزانية دعم المعوزين[29].

وقد سارت هذه العملية على وجه الخصوص عبر مراحل مختلفة استوعبت تدريجياً قطاعات واسعة من السكان واقصت قدراً كبيراً من المعارضة للحكومة في الاشهر الاولى الحاسمة بعد تغيير السلطة، حرصت الحكومة المؤقتة على عدم الصدام مع اي فئة اجتماعية [30].

ألزمت هذه الحسابات الخاطئة القيادة بالانفتاح على مرحلة جديدة في كانون الثاني 1831، وبمراعاة المزايا الضريبية التي حصلت عليها الطبقات الاجتماعية والتحسن الملحوظ للوضع الدولي لبلجيكا، انطلقت محاولة متأنية لإيجاد طرائق لجعل أصحاب الثروات الكبيرة في البلد يدفعون نفقات الثورة، وصار التحصيل المبكر لضريبة الممتلكات مصدراً رئيسياً للإيرادات الحكومية[31].

في نهاية آذار 1831 تم استقطاب الأثرياء في محاولة ثانية وبمسألة القرض القسري القصير الأجل، على سد الفجوة الحاصلة في خزينة الدولة ولكن بصورة مؤقتة، وبحلول منتصف 1831 اتخذت هذه الفجوة أبعاداً جعلت هذه الطبقة الاجتماعية مدعوة بشكل عاجل إلى الدفع مرة أخرى، وهذا التكتيك لم يدم طويلاً، وهكذا تدفقت الاحتجاجات من جميع الأطراف، وكانت المبالغ التي جمعت يسيرة للغاية لمنع الانهيار المالي [32].

وهكذا استهلت مرحلة التطور في الاستراتيجية المالية، وانطوت على البحث على الأموال في أسواق رأس المال الأجنبي، وفي الربع الأخير من عام 1831 اكتسبت بلجيكا على الساحة الدولية موقعاً أكثر ثباتاً، وتم ضمان استقلال بلجيكا، وفي تلك الأثناء اعتلى الملك ليوبولد الاول عرش بلجيكا، وأصبح يتمتع بعلاقات ممتازة في الأوساط المصرفية الاوروبية[33]، أما مؤسسات القرض مثل مؤسسة روتشيلد، فأن الهيمنة على عمليات الائتمان في الدولة الجديدة أصبحت مثيرة للاهتمام، إذ إن الوضع الكارثي الذي تعيشه بلجيكا الجديدة في تلك المدة لا بد أن ينم عن شروط مفيدة للغاية جاءت لصالح الممولين، والواقع أن القرض الذي أبرمته الحكومة البلجيكية في مدينة كاليه "De Calais"[34] مع المصرفيين الكبار لم يسفر إلا عن (69%) من اجمالي مبلغ الـ(40) مليون فلورينا، إلا انه مكن مؤسسة روتشيلد من تحقيق أرباح بلغت (17) مليون فلورينا، وقد وضع هذا الاتفاق حداً للركود المالي في بلجيكا، كما عزز تعامل هذه الشركة المالية الكُبرى ثقة أوروبا بمصداقية الحكومة البلجيكية، وقد حسم العمل السهل لمسألة هذا القرض في سوق رأس المال الحُرة بطرقة دائمة في مطلع عام 1832 الوضع المالي السيئ الذي واجه القادة البلجيكيين [35].

برز بعد الاستقلال مباشرة عدد من سمات القوة، ومن الملفت للنظر انه لم ينصب الاهتمام كثيراً على الانتقادات التي وجهت إلى الإدارة المالية للحكومة البلجيكية المؤقتة، ولابد من ذكر بعض الامثلة التي توضح ذلك، إذ أثارت التكاليف الناشئة عن إقامة هيئة للموظفين انتقادات شديدة، وقد أجرى القادة الجُدد تغييرات طفيفة، وهكذا صورت الاستثمارات في دعم النشاط الصناعي على أنها تعطيل للمنافسة من الفروع الأخرى[36]، ولم يضع القادة الثوريون حداً لذلك، بل على العكس، بادروا إلى منح إعانات جديدة، وأن القيادة لم تعلق أي اهمية تُذكر على شروط التقليص الشديد لنفقات الدولة وخضوعها لرقابة صارمة، بل أنها بدت متمكنة جداً في تفادي الممارسات المتواصلة للرقابة البرلمانية من خلال إجراءات الطوارئ ومسائل النفقة، وفي كل مرة كان النواب يضطرون إلى أن يؤيدوا الحكومة من غير إجراء رقابة حقيقية في نفقاتها التي قامت بالتخطيط لها والتي وزعتها على مرافقها، ولم تراعي التوازن في الميزانية بين الإيرادات والنفقات، وكانت المعارضة تنتقد هذا الأمر كثيراً[37]، وخلاف ذلك وضعت سياسة "**الانفاق على العجز**"[38] موضع التنفيذ، كما طُبق مبدأ تمويل الدين للأنفاق العام، وكلف التخفيض الهائل في الضرائب خزانة الحكومة (9) مليون فلورينا، أسفرت في نهاية المطاف عن ميزانية قدرها (51) مليون فلورينا، ولم يتجاوز هذا المبلغ إلا قليلاً مساهمة المقاطعات الجنوبية في الميزانية العامة [39].

إن الدوافع السياسية كانت هي الأساس في انتهاج السياسة المالية، وإلا كيف يمكننا أن نفسر أن نفقات وزارة الدفاع تبلغ (3/2) من الميزانية، وأنها كانت أعلى من المبلغ الإجمالي للدخل العادي للدولة؟ وكيف يمكننا أيضاً أن نفسر انه لا بد من فرض مبالغ باهظة لحماية السلام الاجتماعي؟ وعلى هذا من الصعب القول بأن السياسة الاقتصادية الواعية قد ألهمت هذه الإدارة المالية، وفي فترة الركود الاقتصادي، زادت الحكومة إلى حد كبير من مستوى الانفاق العام من خلال الإعانات المقدمة الى الصناعة وعن طريق تنفيذ الأشغال العامة والاعانات والمساعدات ومن ناحية أخرى خفضت الحكومة العبء الضريبي على نحوٍ كبير جداً.

لقد أدى العجز في الميزانية نتيجة سوء الإدارة المالية إلى دين عام طويل الأجل، وبذلك واجهت بلجيكا ظاهرة ذات آثار متعددة وأن ضعف موقف الحكومة في كاليه أدى أيضاً إلى ارتفاع معدل السيولة والسداد، و خلال عام 1832 كانت رسوم الدين العام تشكل بالفعل (35%) من إجمالي نفقات الدولة [40]، وبوجه عام يمكن القول أن المانحين الفرنسيين هم الذين انقذوا الثورة البلجيكية، وقد مكنت معاهدة كاليه وتعاونها مع الشركة العامة (المصرف الرئيسي ومع مؤسسة روتشيلد) في وضع هذه السندات في نهاية المطاف في خدمة الدولة الجديدة، وذلك باعتمادها بشكل كلي على "التمويل الكبير" البلجيكي والأوروبي، أقام هذان الصرحان المصرفيان بهذه الطريقة موقفها الاحتكاري للأموال العامة في بلجيكا، لكن هذا الوضع تلاشى خلال نهاية لقرن التاسع عشر [41].

ثانياً: الضرائب المفروضة على السكان:-

1- الضريبة العقارية: تجبى هذه الضريبة على الملكية العقارية وقد زادت الحكومة الكاثوليكية مقدار الضريبة العقارية حتى شملت عدداً كبيراً من المزارعين، والذين يصوتون بأكثرية للحزب الكاثوليكي، وقد استجابوا إلى هذا التكيف الضريبي، لكن الحكومات الليبرالية قامت بأجراء معاكس إذ أعفت من ضريبة العقار الاشخاص الذين يشغلون مجاناً المساكن المخصصة لهم، وكان هذا الإجراء مقصوداً بما انه يحرم حوالي (1500) رجل دين من حقهم في التصويت، وهذه بالأساس تشكل الأملاك العقارية الكبيرة التي تعني بهذا الشرط لدخول الانتخابات[42].

2- الضريبة الشخصية: أو ضريبة الرأس هي في حقيقة الأمر تُفرض على المظاهر الخارجية للثورة أي رأس المال وقد سرى مفعول هذا النظام الضريبي، بمقتضى مبادئه الأساسية، وتنقسم الضريبة الشخصية إلى ستة مناشئ للاستحقاق الضريبي: القيمة المكانية للمساكن، الأبواب والشبابيك، المواقد، الأثاث، الخدم، الخيول.

القيمة المكانية للمساكن: تجبى هذه الضريبة من شاغل السكن سواء كان مالكاً أو مؤجراً له، وأن القيمة المحلية المفروض عليها الضريبة تطابق إجمالي الايجار، وتحدد نسبة الضريبة بـ(4%) في الموعد الأول لاستيفاء الضريبة ثم وصلت الى (5%)[43].

الأبواب والنوافذ: لقد استهدفت الأبواب والشبابيك من الضريبة العقارية، وعلى هذا يدفع شاغل المنزل الضريبة على قيمة المحل، وعلى أبوابه وشبابيكه، ويتراوح المبلغ المقرر حسب عدد من الساكنين في هذه المقاطعة، وارتفع الحد الأدنى للضريبة الى (0,84) فرنك على الباب أو الشباك في المقاطعة التي يقل عدد نفوسها عن (5,000) نسمة، في حين يصل الحد الأعلى لهذه الضريبة (2,32) في المقاطعات التي يكون عدد ساكنيها (50) ألف نسمة، أما الشبابيك التي تقع في الطوابق والأبواب والشبابيك في القبو تخضع لمقدار ضريبي لأقل نسبة، وفي السنوات اللاحقة حدد المقدار الأدنى والأعلى على التوالي بـ(1) فرنك و(2,28) فرنك، وأن ضريبة الأبواب والشبابيك هي جزء من الضريبة الفردية وتدر كثيراً من المال في صناديق الدولة[44].

المواقد: إن هذه الضريبة يجري استيفاؤها أيضاً من السكان، وينظر إلى الموقد مكان لإشعال النار، وهذه الضريبة واحدة في البلديات جميعها لكنها تصاعدية، وأن الموقد الثاني في المنزل يخضع لنسبة ضريبية أعلى من الموقد الأول والثالث أعلى من الثاني وهكذا: الموقد (0,85) فرنك، الموقدان (1,59) فرنك لكل واحد، ثلاث مواقد أو أكثر (3,71) فرنك لكل واحد[45].

أوجدت هذه الضريبة ظاهرة و هي التلاعب بالنصاب الضريبي المخول للاقتراع، أي أن هذا التلاعب يهدف إلى دفع ضرائب مباشرة أكثر لكي يتم تلبية شرط النصاب الضريبي، وبالتالي القدرة على التصويت في الاقتراع المطلوب، وأن المسؤولين السياسيين الليبراليين أدانوا على نحوٍ خاص ما يجري في المناطق الريفية الكاثوليكية، إذ يُبالغ بأعداد الناخبين من خلال تزوير أعداد المواقد أو أنهم يدخلوا المواقد التزينية في هذه الضريبة، ولكن الحكومة الليبرالية الغت هذه الضريبة في السنوات اللاحقة[46].

المنقولات: تستوفي ضريبة المنقولات هذه من شاغل المسكن حتى لو أن هذا الشخص لم يكن مالكاً للأثاث، وقد ارتفعت نسبة ضريبة المنقولات إلى (1%) عند حصرها ضمن بقية الأموال، وغالباً ما تقيّم المنقولات بأثمان عالية جداً بالنسبة لأسعارها الحقيقية، وقد سعى المعنيون إلى الحد من التلاعب بقيمتها، ليتباين الحد الأعلى لأثمانها، وكانت خمسة أضعاف القيمة المحلية للمنزل[47].

الخدم: لقد عد خدماً كل الذين يشكلون جزءاً من الدولة أو من حاشية الأشخاص أو الأسر أو أولئك الذين استخدموا أو خصصوا لإدارة شؤون المنزل، ويشمل هذا التعريف أيضاً مدبرات المنازل والخادمات وجميع الوصيفات ومدراء الخدم في الفنادق والفراشين والطباخين وصبي الفنادق وسعاة البريد والتابعين والأجراء والسائسين والحوذي (سائق عربة الخيل)، والحوذي المساعد الذي يسوق الخيل الأمامية في المركبة وأخيراً الأسطبل والبوابين ومروضي الخيول وغيرهم[48].

وفي عام 1830 حدد هذا القانون نسبة الضريبة الموحدة (14,84) فلورين للخادم الواحد، لكن هذه النسبة تقلصت الى (8,48) فلورين وتعدل أحياناً لأولئك الذين لا يمتلكون سوى خادمة واحدة في المنزل، وقد خضع هذا النظام الضريبي لتعديل جذري[49]، وقد زادت نسبة هذه الضريبة وجرى ادخال المقياس التصاعدي وأصبحت المبالغ المطبقة على النحو التالي، خادم واحد (10) فلورين، لكل خادمة

عندما لا يعمل في المنزل سوى خادمتين من غير خادم ذكر (20) فلورين، لكل خادمة حينما لا تستخدم أكثر من خادمتين أو عندما يحوز المالك على خادم ذكر واحد أو عدة خدم ذكور (24) فلورين، لكل خادم ذكر عندما يكونوا من اثنين إلى اربعة (30) فلورين، ولكل خادم عندما يكونوا أكثر من أربعة (40) فلورين، ولكل خادم ذكر قائم بالخدمة، ضريبة إضافية بقيمة (10) فلورين[50].

الخيول: كان للخيول في النظام الانتخابي البلجيكي مقياس ضريبي تصاعدي ينطلق من (10,60) فلورين ليصل الى (42,40) فلورين حسب نوع الخيل المستخدمة، فالخيول الأقل عبئاً ضريبياً هي الخيول التي تجر العربات تليها الخيول العسكرية أو القائمة بأعمال وظيفية ثم الخيول المزدوجة الوظيفة "أي المستخدمة على حدٍ سواء في الزراعة ولجر العربات"، وأخيراً خيول الزينة، وقد عرف القانون هذه الخيول الأخيرة على النحو التالي، يقصد بخيول الزينة تلك التي يقتنيها الأشخاص أو الأسر، أو تلك المستخدمة أو المخصصة للركوب أو تربط لجر العربات[51].

وقد وفرت الخيول المزدوجة الوظيفة وسيلة تلاعب كبيرة بما أنها تنطوي على دفع قيم زائدة في استيفاء الضرائب المباشرة بغية تمكين المعني من نيل النصاب الضريبي وتخويله حق التصويت، إلا أن المسؤولين السياسيين الليبراليين أدانوا تصرف المزارعين في الأرياف التي يهيمن عليها الحزب الكاثوليكي باستخدام خيول عملهم بفداحة للخروج الى القرى في أيام الاحاد حتى يتمكنوا من دفع ضريبة عالية من نصابهم المخول للاقتراع، وكانت الضرائب المفروضة على خيول الزينة كالتالي: فرس واحد للزينة (50) فلورين، لكل فرس زينة عندما يكون للحائز فرسين (60) فلورين، لكل فرس زينة عندما يحوز المالك أكثر من خمسة (80) فلورين، وقد أتاحت النسبة المرتفعة المطبقة على خيول الزينة بلوغ وبسرعة كبيرة النصاب الضريبي لعدد كبير من مالكيها، لكن هذا الأمر من شأنه أن يحدد تماماً ما يخص النصاب الضريبي المخول للترشيح الى مجلس الشيوخ وبفضل هذه الضريبة فقط يتمكن المالك لسبع خيول زينة أن يبلغ ربع النصاب الضريبي للترشيح[52].

ضريبة المهنة: يعود رسم هذه الضريبة الى الدولة على كل ممارسة الشخص لمهنة ما وتفرض بنسبة معينة ولا تختلف قيمتها بشأن الأرباح أو الخسارات، وأن كُتاب العدول والأطباء يخضعون لهذه الضريبة وجميع المهن التجارية والحرفية والصناعية أيضاً، وقد سوغت هذه الضريبة وفقاً للقانون الصادر في (21 أيار 1831)، وينص على تصنيف المهن المشمولة بهذه الضريبة إلى ثلاثة معايير، طبيعة النشاط وحجمه وعدد النفوس في المنطقة التي تزاول فيها هذه المهن، وبجمع هذه المعايير الثلاثة يتم التوصل إلى تحديد معدل الضريبة، وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان الحد الادنى للمبلغ المستحصل من هذه الضريبة ما يقارب (1,06) فلورين يستوفى من النجار أو صانع الأحذية أو الخياط المقيم في بلدة صغيرة ويشغل عامل واحد، وقد تصل هذه الضريبة الى (423) فلورين كحد اقصى لمصرفي بروكسل الممولين أو لمالك سفينة في انتويرب، وقد قدم القانون استعراضاً عاماً ووافياً لجميع المهن التي مورست في مطلع القرن التاسع عشر[53].

وقد قسم دافعوا الضرائب إلى قسمين، القسم الاول: مصنعو الحرير والصوف والكتان والقطن وجميع المواد المماثلة الأخرى سواء كانوا يستخدمون الآلات الميكانيكية أو لا يستخدموها، وبزازو القماش الجاف ميكانيكاً، ومصنعو الأنسجة الكتانية المشمعة "مطلية بمواد واقية من البلل"، ومدبجو قماش الحرير، الصباغون من غير تمييز، فضلاً عن الرسوم المحسوبة على عدد العاملين، فأن الصباغين يخضعون إلى رسم منفصل قدره (4) فلورنات على الصبغ الأزرق، وطباعو القماش الاجواخ الأخرى، أيضاً يخضعون إلى رسم خاص من (6) فلورنات على كل طبع على القماش، وطباعو الأقمشة القطنية "الهندية"، وإذا اشتغلوا القماش بالأسطوانات أو رولات لطبعه فأنهم يخضعون إلى زيادة في الرسم تصل الى (12) فلورين لكل طبعة بالأسطوانة أو الرولة، وأن الرسم المفروض على الأجور التي تخص الصباغون والطباعون، إذ ورد فيها استخدام أحواض الصبغ والمكابس والاسطوانات لا تزداد أبداً من ثمن الضريبة المحدد في تعريفة الصنف الأول[54].

اما القسم الثاني هم الصقالون واللحامون أو الصقالون بالأسطوانات، وقاصروا الخيول وقطع النسيج الكتاني أو من القطن، وبارمو الاسلاك أو الحبال الاخرى الغليظة، وصانعو القبعات، وصانعو الريش، ومجهزو ريش الكتابة ومصنعو الأقنعة، وصانعوا الأوتار من المصارين، والدباغون والمطرون للجلود بعد دباغتها ومجهزو الجلد على الطريقة المجرية ودابغو الجلود ومشذبوها، وصانعوا أغطية الرأس الخاصة بالنساء، وصانعوا الابر للخياطة والسنارات للحياكة، وصانعوا الدبابيس[55].

وأن الضريبة الخاصة بصناعة أدوات الخياطة تخضع الى الرسم المدفوع على الآلات المستخدمة للصقل والتنعيم، وصانعو كشبانات الخياطة، كانوا هؤلاء لا يكلفون رسم الآلات المستخدمة في هذه الصناعة، وصانعو الابزيم، وصانعو المسامير، ومعدوا الأسلاك، وصانع أو بائع ازرار العاجية أو صانع قوالب الازرار، والموشون بالذهب أو الفضة أو الحرير، والفراءون وخياطو الفراء وصانعوا فراء اليدين، والصانع والبائع والمجهز للرياش، تجار اللباد، صانعوا البسة الريش بالآلات والمطاحن وبجميع أنواعها[56].

ضريبة التعدين: تجبى هذه الضريبة من الأفراد أو الشركات التي تستثمر المناجم، وهذا الرسم يحل محل ضريبة المهنة التي لا يخضع التعدين لها، وينطوي هذا الرسم على عنصرين، جزء ثابت وجزء نسبي، يقوم الجزء الثابت على نطاق الامتياز ويبلغ عشرة فلورنات لكل كيلو متر مربع، وتشكل الحصة النسبية القسم الأساسي من الضريبة على صافي العائدات السنوية كانت نسبة الاستيفاء الضريبي (2,5%)[57].

ضريبة بيع المشروب والتبغ: بفضل هذه الضريبة وصل الآلاف من أصحاب النوادي الليلية الى عتبة النصاب الانتخابي، وقد مثل أصحاب الحانات حوالي (12%) من العدد الاجمالي للناخبين، وعُدَ هذا الأمر ضربة كبيرة للسياسيين الكاثوليك الذين توقعوا أن هؤلاء الناخبين سوف يصوتون بأغلبية ساحقة لصالح الليبراليين، وقد انتهزت الحكومة الكاثوليكية الفرصة السانحة، إذ حولت الضريبة المباشرة على بيع

المشروبات إلى ضريبة انتقائية على استهلاك (الجعة)، وهذا يعني أنها أصبحت ضريبة غير مباشرة لا تؤخذ في الاعتبار عند احتساب النصاب الانتخابي، وهكذا فقد الغالبية الساحقة من أصحاب الحانات حقهم في التصويت، وأن هذه الضريبة ليس لها.

الخاتمة:

حاولت الثورة استقطاب الطبقات الوسطى لدعم قضيتهم بوسائل فعالة أخرى، ومن المؤكد أن صغار الصناعيين والتجار كانوا مهتمين بتدابير تحفيز الصناعة والتجارة بوجه عام، وقد تضمن برنامج الضرائب الحكومي مجموعة من اللوائح لصالح هذه الفئات، ومن الأمثلة على ذلك خفض بعض الرسوم الكمركية ورسوم الاختراع بأكثر من (25%) وكانت الخسارة المتكبدة لصالح هذه المجموعات حتى 1/5 من مجموع الخسائر الضريبية، لقد أدى العجز في الميزانية نتيجة سوء الإدارة المالية إلى دين عام طويل الأجل، وبذلك واجهت بلجيكا ظاهرة ذات آثار متعددة وأن ضعف موقف الحكومة في كاليه أدى أيضاً إلى ارتفاع معدل السيولة والسداد، وعلى اثر ذلك تم فرض ضرائب كبيرة على السكان، وان الاشخاص الذين يستطيعون دفع جميع الضرائب المفروضة عليهم هم فقط من يحق لهم المشاركة في الانتخابات البلجيكية وفقاً للقانون الانتخابي البلجيكي الذي صدر عام 1830 وبذلك امتلك بلجيكاً نظاماً انتخابياً يختلف على جميع الانظمة الانتخابية في اوروبا ، عززت جميع هذه العوامل النفور من أصحاب السلطة وزعمائها الجدد، وإنَّ هؤلاء الرجال الأثرياء رفضوا أيضاً دعم الثورة بالمال وبقيت خزائن الرأسماليين البلجيكيين مغلقة، إذ إن المبالغ الضئيلة على كل فرد من السكان في المتوسط (0.08) فلورين ،وبالتالي، فإنَّ هذا يعني بشكل واقعي أن الثوريين مدركون تماماً أنَّ موقفهم المتمثل بالاستيلاء على السلطة لا يمكن الحفاظ عليه إلا باتخاذ سياسة توافقية مع هؤلاء المتنفذين، وعلى هذا كان عليهم أن يقرروا سياستهم المالية وفقاً لمصالح هذه المجاميع المتنفذة، ونظراً لهيمنتهم على الشأن المالي، كان لا بد من ايلاء اهتمامٍ خاصٍ لممولي بروكسل العاملين في شركة التمويل البلجيكية العامة .

هوامش البحث:-

(1) (A.G.R., La Haye) ; Gouvernement Provisoire, Ministère des Finances, Ministère de l'Intérieur, Société Générale , Bruxelles,1987,P.77.

(2) E. Huyttens, Discussions du Congrès National de Belgique 1830–1831, Bruxelles, 1844 – 1845, Vol. 5, 1995, P.146.

(3) BS Chlepner, Le Marché Financier Belge Depuis 100 ans, Bruxelles, 1974, PP.33 – 34.

(4) وليم الاول: (1772 – 1843)، أول ملك لهولندا، ولد في مدينة لاهاي، أصبح دوق لكسمبورغ، وفي عام 1815 أصبح ملكاً للأراضي المنخفضة (بلجيكا – هولندا) وفق تسويات مؤتمر فيينا، استاء البلجيكيين من حكمه وقاموا بثورة عام 1830 للتخلص من سيطرته على بلاهم وإعلان استقلالهم، توفي في برلين. للمزيد من التفاصيل ينظر:
W. M. James, The Naval History of Great Britain: During the French Revolutionary and Napoleonic Wars, Vol. 2, 2002, PP. 309 – 310.

(5) Ibid., P.36.

(6) Ibid., P.37 ; E. Huyttens, Op. Cit., P.148.

(7) E. Huyttens, Op. Cit., P.155.

(8) G. Jacquemyns, Les finances Publiques de 1830 à 1850 in Histoire des Finances Publiques en Belgique, Bruxelles, 1950, P.17; E. Huyttens, Op. Cit., P.156.

(9) Ibid., PP.156 – 157.

(10) BS Chlepner, Op. Cit., P42.

(11) وبخاصة الانسحاب من سياسة الرقابة التي اتبعها غيوم الاول "Guillaume I" صاحب الغالبية العظمى من الأسهم على هذه المؤسسة المصرفية. للمزيد يُنظر:
P. Lebrun, E. A. Essai Sur la Révolution Industrielle en Belgique 1770 – 1847, Bruxelles, 1979, P.32.

(12) Ibid., P.33 ; BS Chlepner, Op. Cit., P.72.

(13) E. Nicolal, Etude Historique et Critique sur la dette Publique en Belgique, Bruxelles, 1922, P.59.

(14) E. Nicolal, Op. Cit., P.63.

(15) BS Chlepner, Op. Cit., P.81; E. Nicolal, Op. Cit., P.68.

(16) Ibid., P.69; H. Riemens, Het Amortisatiesyndicaat Een studie over de Staatsfinanciën onder Willem I, Amsterdam, 1934, P.183.

(17) BS Chlepner, Op. Cit., P.87 ; E. Nicolal, Op. Cit., P.71.

(18) H. Riemens, Op. Cit., P.193.

(19) E. Nicolal, Op. Cit., P.73.

(20) H. Riemens, Op. Cit., P.195.

(21) E. Witte, Changes in the Belgian elite in 1830, in The Low Countries History Yearbook — Acta Historiae Neerlandicae, XIII, The Hague, 1980, P.291.

(22) Ibid., P.291.

(23) W. De Bock, Rotschild et la Société Générale aux Origines de l'Etat et de la Dynastie Belges, Leopold 1er de Saxe – Cobourg et la Société Générale, 1980, PP.23 – 24.

(24) E. Nicolai, Op. Cit., P.104.

(25) Ibid., P.109.

(26) W. De Bock, Op. Cit., P.29.

(27) E. Witte, Op. Cit., P.297.

(28) Philippe d'Iribarne, L'étrangeté Française, Paris, 1999, P. 138.

(29) Philippe d'Iribarne, Op. Cit., P.138 ; Jos. Wagner, La Sidérurgie Luxembourgeoise Avant la découverte du Gisement des Minettes, Diekirch, 1921, PP. 33 – 36.

(30)Philippe d'Iribarne, Op. Cit., P.141.

(31) Antoine Funck, L'industrie au Département des Forêts, Diekirch, 1913, P. 224.

(32) Philippe d'Iribarne, Op. Cit., P.141.

(33) Jos. Wagner, Op. Cit., P.38.

(34) مدينة كاليه: وهو إقليم فرنسي يقع في شمال فرنسا، اسم الإقليم هو الاسم الفرنسي لمضيق دوفر، شهد هذا الاقليم الكثير من الاحداث التاريخية التي وقعت على أراضيه. للمزيد يُنظر: شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، الموسوعة الحرة (ويكيبيديا)، تاريخ الدخول 2 أيار 2022.

https://en.wikipedia.org/wiki/Pas-de-Calais.

(35) Jos. Wagner, Op. Cit., P.53.

(36) Philippe d'Iribarne, Op. Cit., P.141.

(37) Philippe d'Iribarne, Op. Cit., P.141.

(38) سياسة اقتصادية، تضطر الحكومة في هذه الحالة إلى تمويل العجز من خلال نظام الاقتراض، مما يؤدي إلى تزايد الدين العام. للمزيد يُنظر:

Frédéric Brigaud, Vincent Uher, Finances Publiques, Armand Colin, 2017, P. 221.

(39) Albert Soboul, La reprise économique et la Stabilisation Sociale, économique et Sociale de la Belgique 1789 – 1880, Paris, 1976, P. 95.

(40) Paul Dostert, Le Livre d'Or du Lycée de Garçons de Luxembourg, Luxembourg, 1993, P. 147.

(41) Paul Dostert, Op. Cit., P.149 ; J. Craeybeckx, Tijdschrift Voor Sociale Geschiedenis Change and the Labouring Poor 1770 – 1860, Antwerp, 1986, P.311.

(42) P. Berckx, Honderdvijftig Jaar Institutionele Hervormingen in België, Antwerp, 1990, P.129.

(43) Luykx Th. et Platel M., Politieke geschiedenis van Belgique, Anvers, Kluwer, Tome 1, 1985, P.62.

(44) P. Berckx, Op. Cit., PP.132 – 133.

(45) Ann Henry, Le fédéralisme. Approches Politique, économique et Juridique, Brussels, 1994, P.77.

(46) Ann Henry, Op. Cit., P.78.

(47) P. Berckx, Op. Cit., P.139 ; Ann Henry, Op. Cit., P.81.

(48) Jacquemin en M. Van den Wijngaert, O dierbaar België. Ontstaan en Structuur van de Federale Staat, Antwerp, 1996, P.251.

(49) Ibid., P.252.

(50) Ann Henry, Op. Cit., P.86.

(51) Ibid., P.86 ; N. Jacquemin en M. Van Den Wijngaert, Op. Cit., P.253.

(52) J. Clement, Het Sint – Michielsakkoord en zijn Achtergronden, Antwerp, 1993, P.182.

(53) Jean Stengers, Index des éligibles au Sénat (1831 – 1884), Bruxelles, 1975, P.28.

(54) J. Craeybeckx, Op. Cit., P.323.

(55) Ibid., P.323; Jean Stengers, Op. Cit., P.29.

(56) Ibid., P.29.

(57) Ibid., P.31; J. Craeybeckx, Op. Cit., P.323.

قائمة المصادر:-

1- (A.G.R., La Haye) ; Gouvernement Provisoire, Ministère des Finances, Ministère de l'Intérieur, Société Générale , Bruxelles,1987.
2- Albert Soboul, La reprise économique et la Stabilisation Sociale, économique et Sociale de la Belgique 1789 – 1880, Paris, 1976.
3- Ann Henry, Le fédéralisme. Approches Politique, économique et Juridique, Brussels, 1994.
4- Antoine Funck, L'industrie au Département des Forêts, Diekirch, 1913.
5- BS Chlepner, Le Marché Financier Belge Depuis 100 ans, Bruxelles, 1974.

6- E. Huyttens, Discussions du Congrès National de Belgique 1830–1831, Bruxelles, 1844 – 1845, Vol. 5, 1995.
7- E. Nicolal, Etude Historique et Critique sur la dette Publique en Belgique, Bruxelles, 1922.
8- E. Witte, Changes in the Belgian elite in 1830, in The Low Countries History Yearbook — Acta Historiae Neerlandicae, XIII, The Hague, 1980.
9- Frédéric Brigaud, Vincent Uher, Finances Publiques, Armand Colin, 2017.
10- G. Jacquemyns, Les finances Publiques de 1830 à 1850 in Histoire des Finances Publiques en Belgique, Bruxelles, 1950.
11- H. Riemens, Het Amortisatiesyndicaat Een studie over de Staatsfinanciën onder Willem I, Amsterdam, 1934.
12- J. Clement, Het Sint – Michielsakkoord en zijn Achtergronden, Antwerp, 1993.
13- J. Craeybeckx, Tijdschrift Voor Sociale Geschiedenis Change and the Labouring Poor 1770 – 1860, Antwerp, 1986.
14- Jacquemin en M. Van den Wijngaert, O dierbaar België. Ontstaan en Structuur van de Federale Staat, Antwerp, 1996.
15- Jean Stengers, Index des éligibles au Sénat (1831 – 1884), Bruxelles, 1975.
16- Jos. Wagner, La Sidérurgie Luxembourgeoise Avant la découverte du Gisement des Minettes, Diekirch, 1921.
17- Luykx Th. et Platel M., Politieke geschiedenis van Belgique, Anvers, Kluwer, Tome 1, 1985.
18- P. Berckx, Honderdvijftig Jaar Institutionele Hervormingen in België, Antwerp, 1990.
19- P. Lebrun, E. A. Essai Sur la Révolution Industrielle en Belgique 1770 – 1847, Bruxelles, 1979.
20- Paul Dostert, Le Livre d'Or du Lycée de Garçons de Luxembourg, Luxembourg, 1993.
21- Philippe d'Iribarne, L'étrangeté Française, Paris, 1999.
22- W. De Bock, Rotschild et la Société Générale aux Origines de l'Etat et de la Dynastie Belges, Leopold 1er de Saxe – Cobourg et la Société Générale, 1980.
23- W. M. James, The Naval History of Great Britain: During the French Revolutionary and Napoleonic Wars, Vol. 2, 2002
24- شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، الموسوعة الحرة (ويكبيديا)، تاريخ الدخول 2 أيار 2022.
https://en.wikipedia.org/wiki/Pas-de-Calais.